

مقدمة:

تأتي دورة "المخاطر القانونية والامتثال القانوني" لتزويد المشاركين بإطار معرفي ومهاري متكامل يمكنهم من فهم وتحليل المخاطر القانونية المحتملة التي قد تؤثر على سير العمل داخل المؤسسات، إلى جانب تزويدهم بالأدوات والأساليب العملية اللازمة لتطبيق معايير الامتثال القانوني بصورة فعّالة. تُعد هذه الدورة أداة محورية لحماية المؤسسات من الانزلاقات القانونية والخسائر المالية الناتجة عن الإخلال بالتشريعات والأنظمة المعمول بها على المستويين المحلي والدولي.

من خلال هذه الدورة، سيتم التعرف على الإطار القانوني الناظم لأنشطة المؤسسات، بما يشمل تحليل العقود والمعاملات التجارية من منظور قانوني احترازي، واستعراض التشريعات ذات الصلة بمختلف القطاعات، إلى جانب تسليط الضوء على الآثار المترتبة على التغيرات المتسارعة في البيئة القانونية. كما تركز الدورة على تقديم أدوات علمية لقياس الامتثال وتحليله ضمن مختلف البيئات المؤسسية.

وتتضمن الدورة دراسات حالة تطبيقية لفهم أعمق لأفضل الممارسات في الحد من المخاطر القانونية، كما يتم عرض نماذج لتصميم السياسات والإجراءات الداخلية التي تضمن الامتثال، والتعامل المهني مع الجهات التنظيمية والرقابية. وتسهم هذه الدورة في إعداد كوادرات قانونية قادرة على تطوير أنظمة رقابية متكاملة، تعزز من الحوكمة وتحافظ على الاستقرار القانوني داخل المؤسسة.

الفئات المستهدفة:

تم تصميم هذه الدورة لتلبية احتياجات المهنيين والكوادر الوظيفية في المؤسسات الذين يطلعون بأدوار قانونية أو رقابية، وتشمل الفئات المستهدفة:

- المستشارون القانونيون في المؤسسات الحكومية والخاصة.
- مدراء إدارات الامتثال والمخاطر القانونية.
- العاملون في أقسام الشؤون القانونية والتنظيمية.
- موظفو التدقيق الداخلي والمراجعة القانونية.
- مسؤولو الحوكمة المؤسسية والتقيد التنظيمي.
- المحامون والمستشارون المتخصصون في العقود والقوانين التجارية.
- المدراء التنفيذيون ومساعدهم المكلفون بالشؤون القانونية.
- المختصون في الإدارات الرقابية والتنظيمية.
- مدققو الأداء والمخاطر القانونية.
- المهتمون بتطوير مهاراتهم في مجال الامتثال القانوني وإدارة المخاطر.

الكفاءات المستهدفة:

من خلال اجتياز هذه الدورة، سيتمكن المشاركون من تطوير مجموعة من الكفاءات الجوهرية التي تساهم في تعزيز الامتثال المؤسسي، من أبرزها:

- امتلاك فهم شامل للتشريعات الوطنية والدولية المؤثرة على المؤسسات.
- القدرة على تحليل وتقييم المخاطر القانونية وتأثيراتها على الأداء المؤسسي.
- تطوير استراتيجيات متكاملة لضمان الامتثال القانوني على مختلف المستويات.
- صياغة السياسات والإجراءات الداخلية بما يتوافق مع المتطلبات القانونية.
- التمكن من تفسير النصوص القانونية وتطبيقها ضمن سياق العمليات المؤسسية.
- إعداد تقارير امتثال دقيقة وقابلة للتدقيق.
- إدارة العلاقات مع الجهات الرقابية والقانونية باحترافية.
- قيادة جهود بناء ثقافة امتثال قانوني راسخة داخل المؤسسة.
- التأقلم مع المتغيرات التنظيمية المستجدة بمرونة وكفاءة.

أهداف الدورة التدريبية:

عند استكمال هذه الدورة التدريبية، سيكون المشاركون قادرين على:

- تحديد أنواع ومصادر المخاطر القانونية المرتبطة بأنشطة المؤسسة.
- تفسير التشريعات والأنظمة المرتبطة بمجال الأعمال التجارية.
- تحليل التأثيرات المحتملة للتغييرات القانونية على عمليات المؤسسة.
- إعداد وتنفيذ خطة امتثال قانوني متوافقة مع الأهداف الاستراتيجية.
- تقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات الداخلية من منظور قانوني.
- استخدام أدوات وأنظمة لرصد الامتثال واكتشاف الانتهاكات القانونية.
- اتخاذ إجراءات احترازية تقلل من احتمالية وقوع المخاطر القانونية.
- تعزيز قنوات التواصل مع الجهات التنظيمية والرقابية.
- استخدام التحليل القانوني لاكتشاف الفجوات والثغرات التنظيمية.
- ترسيخ ثقافة الامتثال داخل البيئة المؤسسية.
- إجراء مراجعات قانونية شاملة للعقود والسياسات الداخلية.
- تطوير برامج توعوية لرفع الوعي القانوني لدى الموظفين.
- إدارة البلاغات القانونية والشكاوى ضمن أطر قانونية فعالة.
- تطبيق الممارسات العالمية المثلى في الامتثال المؤسسي.
- إعداد وثائق وتقارير قانونية دقيقة وموثوقة تخدم أغراض الرقابة والمراجعة.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: المفاهيم الأساسية للمخاطر القانونية والامتثال

- تعريف المخاطر القانونية وأنواعها الرئيسية.
- الربط بين الامتثال القانوني ونظام الحوكمة المؤسسية.
- أهمية الامتثال في الحفاظ على السمعة المؤسسية والامتيازات القانونية.
- المبادئ الجوهرية لإدارة المخاطر القانونية بشكل منهجي.
- التفرقة بين المخاطر القانونية والمخاطر التشغيلية.
- تحديد مصادر المخاطر القانونية الداخلية والخارجية.
- المكونات الأساسية لنظام الامتثال القانوني المؤسسي.
- كيفية قياس الأداء في برامج الامتثال القانوني.
- دور الثقافة المؤسسية في تعزيز الوعي القانوني وتقليل المخاطر.

الوحدة الثانية: الإطار القانوني والتنظيمي

- نظرة تحليلية على التشريعات الوطنية والدولية المؤثرة على المؤسسات.
- دراسة القوانين المتعلقة بحماية البيانات، مكافحة الفساد، وغسيل الأموال.
- الامتثال في قطاعات حساسة: كالصحة، البنوك، والطاقة.
- الاستجابة للتعديلات القانونية والتشريعية المستمرة.
- تحليل دور القضاء في تفسير وتوجيه القوانين.
- فهم تأثير الاتفاقيات الدولية على الأنشطة التجارية.
- المسؤوليات القانونية للقيادات التنفيذية وأعضاء المجالس.
- الالتزامات القانونية الواردة في العقود التجارية والصفقات.
- التحديات القانونية المتنامية في بيئة التحول الرقمي.

الوحدة الثالثة: بناء وتطبيق برامج الامتثال القانوني

- منهجية تطوير برنامج امتثال قانوني داخل المؤسسة.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات لضمان فعالية النظام القانوني الداخلي.
- تصميم وتوثيق السياسات والإجراءات التنظيمية بما يضمن الالتزام.
- آليات التدريب والتوعية الداخلية لرفع كفاءة الامتثال.
- رصد المخالفات القانونية وتوثيقها بشكل احترافي.
- إجراء تقييمات دورية لقياس مدى الالتزام ومدى فعالية البرنامج.
- توظيف الأدوات الرقمية لدعم برامج الامتثال والتحقق من المخاطر.
- إعداد تقارير دورية تُعرض على الإدارة والهيئات الرقابية.
- معالجة الانتهاكات القانونية وتطبيق الإجراءات التصحيحية بفعالية.

الوحدة الرابعة: إدارة المخاطر القانونية في بيئة العمل

- تحليل المخاطر القانونية حسب طبيعة القطاع والنشاط.
- أدوات وتقنيات تقييم المخاطر القانونية بشكل احترافي.
- إدماج الامتثال القانوني ضمن خطط الطوارئ المؤسسية.
- بناء سيناريوهات استباقية للتعامل مع مخاطر محتملة.
- فحص العقود التجارية من منظور امتثال ومطابقة قانونية.
- الامتثال لقوانين الخصوصية وحماية البيانات الشخصية.
- إدارة النزاعات القانونية وتوثيق إجراءات المعالجة.
- إعداد وتنفيذ خطط استجابة شاملة لحالات المخاطر القانونية.
- تقييم خطط التوسع المؤسسي من حيث الآثار القانونية المحتملة.

الوحدة الخامسة: أفضل الممارسات والتوجهات العالمية

- الاطلاع على معايير ISO في إدارة الامتثال والمخاطر القانونية.
- أحدث التوجهات العالمية في الحوكمة القانونية المؤسسية.
- مقارنة منهجيات الامتثال القانوني في دول متعددة.
- توظيف الذكاء الاصطناعي في مراقبة وتحسين الامتثال.
- دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة الامتثال القانوني.
- استعراض دراسات حالة ناجحة من مؤسسات رائدة عالميًا.
- آليات التعاون مع الجهات التنظيمية ومؤسسات التدقيق.
- وضع مؤشرات أداء رئيسية KPI لقياس فعالية الامتثال.
- التأكد من تطبيق السياسات القانونية بالشكل الصحيح والفعال.

خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية:

تُشكل دورة "المخاطر القانونية والامتثال القانوني" حجر الأساس في بناء بيئة مؤسسية قائمة على الاستقرار، الشفافية، والالتزام بالقوانين. إن فهم التحديات القانونية المعاصرة وتطبيق ممارسات امتثال فعالة يساهم في حماية المؤسسة من المخاطر النظامية المحتملة، ويضمن استمرارية الأعمال بثقة.

توصي الدورة بتحديث السياسات القانونية بشكل مستمر لمواكبة التغييرات التشريعية، وتعزيز الثقافة القانونية في كافة المستويات المؤسسية. كما توصي بدمج الامتثال القانوني ضمن الخطط الاستراتيجية العامة، باعتباره عنصرًا محوريًا في بناء مؤسسة مسؤولة وملتزمة قانونيًا.